

حكاية مشروع الجزر و الحدير
لاحقا المنطقه الاقتصاديه الشماليه
بقلم - عدنان عبدالعزيز البحر

العام 2013، وبعد التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للتخطيط و الذي ضم في عضويته معنا المرحوم الشيخ ناصر صباح الاحمد، إقترح بو عبدالله على لجنة السياسات العامه، والتي كان هو أحد أعضائها، أن يتم إنشاء لجنة فرعية تُعنى بالنظريه والأساليب والأفكار التي يمكن أن تساعد على تحقيق رؤيه صاحب السمو أمير البلاد في إعادة الكويت لى ما كانت عليه كمركز ملي و تجاري إقليمي رائد (فريق تفعيل رؤيه الأمير 2035)، وافقت لجنه السياسات على الإقتراح و إستدعاني الشيخ ناصر للإنضمام لى هذا الفريق .

كانت الإجتماعات الأولى تبحث بالأفكار المختلفه للطرق الأمثل للمساعدة بتحقيق الرؤيه و كان الحوار دائماً ما يؤدي لى حائط المعوقات البيروقراطية و القانونيه التي تقف عائقاً أمام العمل لبناء كويت جديد، كويت مزدهرة بدون نطف حيث الإطار الحلي للنظام العام، و البيروقراطية، و فكر و ثقافة المجتمع و منهجيه التنمية المعمول بها، كلها مبنية على مبدأ إقتصاد يمول بشكل دائم من الإيرادات النفطية و إيرادات الإحتياطي الإستثماري، بدون أي فكر وارد بانه يمكن أن يلتي يوماً لا يستطيعان هذان المصدران أن يوفران الإيرادات الكافيه.

وعليه، فإن أي نموذج للتنمية جديد يعالج مبدأ " تنمية بدون أي دعم رئيسي من الإيرادات النفطية " كان لا بد له أن يعمل من خارج صندوق المنظومه الحاليه للبلاد.

وهنا برزت فكرة إختيار منطقه نائيه غير مأهولة بالسكان ذات موقع إستراتيجي مهم يمكن أن يؤسس عليها نموذج للتنمية لا يتأثر بالنموذج القائم و لا يؤثر عليه حتى يثبت نجاحه. على أن تملك هذه المنطقه النائيه ما يكفي من الإمكانيات و المقومات التي تسمح لها إذا ما ارتبطت برؤيه إستراتيجيه سليمه و إدارة أعمال فعالة من أن تجتذب رؤس الأموال اللازمه لبناء نهضتها و إزدهارها بدون أي دعم رئيسي من الماليه العامه.

شئ شبيه بالدور التاريخي الذي لعبته هونغ كونغ في بلورة النموذج الإقتصادي للصين الجديده والخارجة للتو من المجاعة و الفقر تحت النموذج الشيوعي و تبحث عن حل، أو الدور الذي لعبته

المنطقة الحره في جبل علي في صياغة نموذج التنمية الإقتصادية في إمارة دبي و بناء إقتصادها و التأثير في رسم نموذج التنمية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فقد أدت هونغ كونغ و جبل علي ، بدون وعي ، مهمة السير أمام السفينة الأساسية و إستكشاف الطريق و إثبات نجاح المناورة قبل السفينة الأم و بناء الدرجة الكافية من الثقة لدى المجتمع و الساسه للسير على هذا الطريق الجديد و من أجل ذلك كان المطلوب من مشروع الجزر أن يسعى لتحقيق - بناء إقتصاد مزدهر لمنطقة إدارية حرة ، ممول بشكل أساسي بجهوده الذاتية و أسواق المال و المستثمرين، و يسعى لتحقيق الاهداف التالي :

أولاً: أن يقدم النموذج الإقتصادي و الإداري الذي يمكن أن تستهدي به المسيرة المستقبلية للإقتصاد الكويتي ، بأقل قدر من المخاطر و أكبر قدر ممكن من الوضوح للوصول لى كويت المستقبل، كويت مزدهرة بدون نفط.

ثانياً: أن يصبح إضافة رئيسية للإقتصاد الكويتي ، بحيث يضيف ما لا يقل عن 30% لحجم الإقتصاد الكويتي، مع ما يأتي مع ذلك من فرص عمل للشباب ، و توسع في أعمال الشركات العاملة بالكويت. **ثالثاً:** أن يساهم في دعم أمن و إستقرار الكويت ، وذلك من خلال أن يكون من الأهمية و الفائدة لجيران الكويت فيساهمون جميعاً في السعي للمحافظة على إستقرار الكويت و أمنها.

رابعاً: أن يكون مصدر إيراد مهم للمالية العامة .

و لتحقيق هذه الاهداف يتوجب على المشروع أن يتطور ليكون المركز اللوجستي و الإداري و المالي الأول لمنطقة شملي الخليج و الذي يربط خدمات شملي الخليج مع مراكز خدمه في جنوبه و العالم مستعيناً بأحدث و أكبر ميناء في شمال الخليج (ميناء مبارك) و منطقة تخزين وخدمات لوجستية و مناطق لتخزين الغاز و الاتجار به و المشتقات النفطية و خدمة الدعم والصيانة للصناعة النفطية في شمال الخليج و مركزاً للشركات العاملة في تجارة الترانزيت في العموم للأنشطة التي تبحث عن بيئة قانونية و تشريعية واضحة ، مستقرة ، متناسقة مع المفاهيم الدولية ، و بيئة أعمال جيدة.

الخلاصة هي إيجاد بيئة تشريعية و بيئة أعمال تتفوق بشكل كبير على ما هو متوفر على جانبي البر الرئيسي لدول شمال الخليج من ضمنهم العمل بداخل الكويت ، و هذا لم يكن هدفاً صعب المنال لكون الثلاث دول في شمال الخليج من ضمنها الكويت من أضعف بيئات العمل بالعالم.

بعد الإنتهاء من هذا كله أصبح من المطلوب إمتحان هذه الرؤية و الخطوط العريضة لإستراتيجيته للمشروع ، و قدرته على تحقيق أهدافه و لهذا الغرض تم الاستعانة بالمستشارين العالميين Oliver

Wyman و بالفعل تمت الدراسة و أكدت قدرة المشروع على تحقيق أهدافه و أبرزت أهمية الإستقلالية و أهمية البيئة التشريعية ، كما تم الإستعانة بشركة اس اس اتش الهندسية لتوضيح المخطط الهيكلي للمشروع و اتصاله بالهيكل التنظيمي العام .

ثم كان لابد من إمتحان عدم تعارض فكرة و مبادئ المشروع مع الدستور و هنا تم الاستعانة بفريق من الخبراء الدستوريين لأداء هذه المهمة .

بعد الانتهاء من ذلك كله ، تم تجهيز العرض النهائي للمشروع و أهدافه و ملخص الدراسة و تم عرضهم على اللجنة الأم لجنة السياسات العامه في جلسة مخصصة لذلك ، و تحمست لجنة السياسات العامة للمشروع و أقرته و رفعتة للمجلس الأعلى للتخطيط لإعتماده ، و اطلع المجلس الأعلى على دراسة المشروع و أهدافه في أول جلسة قادمة له برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء ، وبدوره تحمس للمشروع و أقره و طلب من مجلس الوزراء بإستعجال إقراره .

ثم عرض المشروع على صاحب السمو أمير البلاد للحصول على دعمه ومباركته شخصياً حيث حضر هذا العرض سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء وأعضاء المجلس الأعلى للتخطيط ، وتحمس الأمير بدوره للمشروع و وعد بدعمه .

بعد ذلك بوقت قصير ، نما لى علم اللجنة أن هناك مشروع آخر تحت الدراسة منذ ما يزيد عن ٣ سنوات يسمى بمدينة الحرير يشمل جزء من الصبية و ينظر في إدارة و تشغيل ميناء مبارك بجزيرة بوبيان ، و عليه كان لا بد من ترتيب مجموعة من الاجتماعات التنسيقية لبحث إمكانية فك التشابك بين المشروعين أو دمجهم ا.

توقف التقدم في هذه المرحلة لمدة عام تقريباً لعدم التوصل لحل لهذه المعضلة ، لى أن تم التعديل الوزاري الذي دخل فيه بو عبدالله مجلس الوزراء بحقية وزير الدفاع و النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للتخطيط و فوض بادارة مشروع حيث تم إقرار دمج المشروعين تحت مظلة و أهداف مشروع الجزر و أتخذ المشروع حينها الإسم المؤقت (مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية) خرج التشكيل الجديد لمجلس الأمناء للمشروع المدمج و كنت أحد أعضائه ، و كانت مهمة مجلس الأمناء هذا حسب مرسوم إنشائه هي مراجعة المشروع و أهدافه و إستراتيجياته و إعتماده و إقتراح القانون الخاص بتشكيل المنطقة و رفعه لمجلس الوزراء ، و بذلك تنتهي مهمة

مجلس الأمناء و يتم تشكيل مجلس أمناء جديد للمشروع بكوادر تتمتع بخبرات عالمية بعد صدور المرسوم بالقانون الخاص بالمشروع .

خلال الإجتماعات الأولى لمجلس الأمناء ، و لأجل تسريع خطى سير المجلس و إنهاء المهمة بأسرع وقت ممكن، أقر المجلس تشكيل ثلاث لجان للعمل بشكل متوازي على الخطوط الرئيسية للمشروع **اللجنة القانونية:** و التي اختارتني رئيس لها و أوكلت اليها مسؤولية صياغة القانون الخاص بالمشروع و الذي سيعرض على مجلس الوزراء و من ثم مجلس الأمة لإقراره .

لجنة المخطط الهيكلي : و ترأسها الاخ عمران حيات و كانت مهمتها وضع تخطيط هيكلي لأراضي المشروع و التنسيق بينها و بين المخطط العام للدولة و تحديد إحتياجات البنية التحتية للمشروع. **واخيذوا وليس أخيراً اللجنة الاعلامية:** برئاسة الأخت ساره أكبر و مسؤوليتها ان تسوق للمشروع و تقدمه للجمهور .

إستطعنا كفريق أوكلت اليه مهمة قانون المنطقة الإقتصادية الشمالية الإنتهاء من مسودة القانون الأولية بالتعاون مع شركة شيرمان و ستيرلينغ العالمية و تم تقديمها لمعالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء و وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح و بهذه المرحلة تم حل مجلس الأمناء و صدر بعد ذلك قرار مجلس الوزراء بقيام لجنة السياسات العامة و الإعلام بالمجلس الأعلى للتخطيط بمهام مجلس أمناء المنطقة الاقتصادية الشمالية و أستمرو أعضاء الفريق القانوني عبدالعزيز الياقوت و نوال ملاً حسين من الشباب المتطوع برئاسة الدكتور فهد الراشد رئيس لجنة السياسات العامة و عضو لجنة السياسات العامة سارة أكبر ، مهمة استكمال الإجراءات مع هيئة الفتوى و التشريع و مجلس الوزراء .

أحيل القانون لى مجلس الأمة و نوقشت جميع مواده بعدة جلسات ضمت فريق فنى وقانوني ودستوري من جهاز المنطقة الإقتصادية الشمالية والفريق الدستوري والقانوني والفنى من اللجنة المالية بمجلس الأمة المناط بها إعداد التقرير الفنى المتعلق بالقانون ، على أمل أن يدرج القانون على جدول أعمال جلسة قادمة للمجلس ، و على الرغم من الخروج المفاجئ للشيخ ناصر من الوزارة و تعرض صحته بعد ذلك للإنتكاسه . إستمر رحمه الله بعزيمة قوية بمتابعة المشروع مع كبار المسؤولين ولجنة السياسات العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط بحكم منصبه نائباً للمجلس الأعلى للتخطيط ، فالمشروع يحتاج لى قائد سياسي وإقتصادي يؤمن به وقادر على أن يدافع عنه ويدفع به